الحِمى:
الخيارات متاحة

الإصدار الثاني ٢٠١٤

الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة - المكتب الإقليمي لغرب آسيا

شكر وتقدير

يعبر الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة – المكتب الإقليمي لغرب آسيا عن بالغ امتنانه لكافة أعضاء اللجان المحلية في قرى بني هاشم والهاشمية والضليل والحلابات والذين قاموا بمساهمات قيمة خلال تنفيذ المشروع مبرهنين بذلك على التزام ورغبة المجتمعات المحلية بإعادة إدارة الموارد الطبيعية من خلال مبادراتهم المحلية.

كتبت هذه الدراسة اعتماداً على طبعة سابقة أصدرها مشروع "ضمان الحقوق وتأهيل الأراضي من أجل تحسين مستوى المعيشة" عام ٢٠١٢ بتمويل من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة.

ونود كذلك شكر د. جوناثان ديفيس (منسق المبادرة العالمية للأراضي الجافة التابعة للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة) لمتابعته للمشروع وإبداء الملاحظات وتقديم المشورة حول مختلف جوانبه.

كما نعبر عن بالغ تقديرنا لوزارة الزراعة عن تحديث الاستراتيجية الوطنية للمراعي ولجمعية النساء العربيات لدورها في تنسيق وتيسير الخطط المحلية للإدارة البيئية.

فريق المشروع

م. فداء حداد
(مديرة برنامج، الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة)

م. عامر معادات
(مسؤول ميداني، الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة)

المؤلف

لارا نصار
(مسؤولة التوثيق وإدارة المعلومات، الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة)

الترجمة

فراس عبد الهادي، إيناس السراحنة

التصميم

BC Grafix

التمويل

الاتحاد الأوروبي وبرنامج المنح الصغيرة - مرفق البيئة العالمي

هذا المشروع ينفذ من قبل الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، مكتب غرب آسيا ، برنامج الأراضي الجافة والنوع الاجتماعي.

صدرت هذه المطبوعة بدعم من الاتحاد الأوروبي ومرفق البيئة العالمي.يعتبرالاتحاد الدولي لحماية الطبيعة الجهة الوحيدة المسؤولة عن محتويات هذه المطبوعة، ولا تمثل هذه المحتويات بأي شكل من الأشكال آراء المولين.

بدأ الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة بتنفيذ مشروع «ضمان الحقوق وتأهيل الأراضي من أجل تحسين مستوى المعيشة» الممول من الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٠ وذلك من خلال مشروعات ميدانية في كل من بوتسوانا والأردن ومالي والسودان. وينفذ المشروع في الأردن من قبل الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة – المكتب الإقليمي لغرب آسيا (IUCN- ROWA) وبشراكة مع وزارة الزراعة وجمعية النساء العربيات.

مقدمة

تتجاوز مساحة البادية الأردنية ٩٠٪ من أراضي الأردن موفرة بذلك المراعي التي يمارس فيها البدو وسكان الريف من مالكي المواشي أحد أهم أنشطتهم الاقتصادية، إلا أن نظم الرعي التقليدية أخذت بالاضمحلال عبر السنين مما جعل تلك الأراضي عُرضة لعدد من الضغوط البيئية المتفاقمة بفعل النمو الصناعي والتوسع الحضري والتكثيف الزراعي، ومع ذلك فنظم الرعي التقليدية قادرة على وقف هذا التردي وإعادة الأراضي لأقصى مستويات إنتاجيتها وتنوعها الحيوي.

ومن خلال قيام المجتمع المحلي والمعنيين الرئيسيين بدور هام في العودة لنظم الرعي التقليدية والتكيف مع الظروف المحلية تم إعادة نهج نظام الحمى إذ يتيح نهج الحِمى للمجتمعات المحافظة على المناطق ذات الموارد الأساسية بهدف تنظيم استغالها، فقد لوحظ التحسن في التنوع الحيوي للأرض وإنتاجها من الأعلاف بعد مرور العام الأول على إقامة مواقع الحمى.

خلق هذا النموذج الإيجابي جهداً مشتركاً بمساعدة من لجنة الاستراتيجية الوطنية للمراعي في وزارة الزراعة الأردنية لتطوير الاستراتيجية الوطنية للمراعي في الأردن، كما وأيد هذا النموذج قيام الاستراتيجية بإعطاء التوجيهات والتوصيات اللازمة للتركيز على نهج الحِمى وتقوية المجتمعات المحلية ودمج النوع الاجتماعي.

حوض نهر الزرقاء: تحديات بيئية واجتماعية

يواجـه حوض نهر الزرقاء عدداً من الأخطار البيئية التي تؤدي إلى التصحر وتدهور الأراضي، فالغطاء النباتي انحسر بفعل الطلب المتزايد على المياه والذي يتم تلبيته باستخراج المياه الجوفية بكميات كبيرة وبالتالي نضوبها، وثمة انخفاض حاد في التنوع الحيوي للنباتات الأصلية وتحول الأراضي من منتِجة إلى قاحلة تنتشر فيها المناطق الصناعية وتتراجع قدرتها على إنتاج الأعلاف، وفي ظل هذه الأوضاع الضاغطة لا يجد المجتمع المحلي مناصاً من شراء الأعلاف لعدم إمكانية الاستفادة من الأراضي القاحلة في توفير الغذاء لأعداد كبيرة من المواشي.

يقع على عاتق الأردن البالغ عدد سكانه ٦,٣ مليون نسمة مسؤولية التعامل مع العديد من التحديات التي من أهمها ندرة الموارد الطبيعية والمشاكل البيئية الخطيرة، مثل ما ينشأ عن التصحر وتدهور مستويات المعيشة في البوادي والأرياف من تخلي المجتمعات المحلية عن تربية المواشي والهجرة إلى المراكز الحضرية، حيث أدى التصحر والرعي الجائر إلى عواقب اجتماعية وخيمة من أبرزها الفقر والبطالة، فالفقر في بعض المناطق الأردنية خلق الكثير من النزاعات القبلية على مر السنين، ناهيك عن استنزاف الموراد الطبيعية وتناقص المكانة الاجتماعية والبيئية لمنطقتهم.

بالتالي فإن جذور المشكلة تتمثل في تداعيات النمو السكاني المضطرد وسوء إدارة الأراضي والمياه وتغير أنماط الحياة. ومن أوجه هذه العوامل ما يلي:

١. حيازات الأراضي: فقد أدى إلغاء الحيازات الجماعية للأراضي العشائرية إلى ظهور ملكيات خاصة تستغل الأراضي على نحو غير مستدام ومجحف بحقوق الرعويين في المنطقة.
٢. ضعف تسويق منتجات المواشي والمنتجات الزراعية.
٣. ضعف التنسيق بين المؤسسات الحكومية ذات العلاقة والمجتمعات المحلية مما يؤدي إلى أساليب متناقضة في إدارة الأراضي والموارد الطبيعية.
٤. شح مياه الشرب والافتقار للصرف الصحي.
٥. استقرار البدو (توطين) الذي ينجم عنه قيام المواشي بالرعي الزائد في منطقة معينة.

خيارات في إدارة المراعي

لتأهيل مراعي حوض نهر الزرقاء وإدارتها باستدامة أطلِق مشروع ممول من المفوضية الأوروبية يهدف لتقليل الفقر والعودة للأساليب التقليدية في إدارة المراعي كنظام الحِمى. صُمم مشروع «ضمان الحقوق وتأهيل الأراضي من أجل تحسين مستوى المعيشة» لتقديم نماذج إيجابية على حماية المراعي واستعادة تنوعها الحيوي.

وتشمل العناصر الأساسية لتحقيق هذه الرؤية:
- ضمان الحقوق في حيازات الأراضي والوصول إليها.
- تحسين حوكمة الأراضي والموارد الطبيعية.
- تحسين الدخل.

ينفذ هذا المشروع من قبل الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة / المكتب الإقليمي لغرب آسيا بالتعاون مع وزارة الزراعة الأردنية وجمعية النساء العربيات وذلك في أربعة مواقع أردنية تقع ضمن حوض نهرالزرقاء هي: الضليل والهاشمية وقرى بني هاشم والحلابات. وتمثل هذه المناطق المشكلات الرئيسية في حيازات الأراضي والمراعي.

كان الاعتقاد السائد قديماً لدى المجتمعات المحلية هو ضعف دورهم ومشاركتهم في عملية صنع القرارات، حيث أن الحكومة كانت تصدر القرارات بشكل منفرد، حتى وإن كانت تمس المواشي أو الرعي، ولهذا فقد تولد لدى المجتمعات المحلية إحساس بضعف ملكيتهم للأراضي والمواشي.

ولهذا تم تمويل مبادرات للتنمية الاجتماعية-الاقتصادية لإقامة نماذج تدريبية شاملة مستندة لما هو متوارث لدى المجتمعات المحلية من معارف وأساليب في التكيف مع التحديات البيئية وحيازات الأراضي، حيث شاركت المجتمعات المستهدفة مشاركة فعالة في أنشطة تأهيل المراعي؛ كما سيتم التركيز بشكل خاص على بناء القدرات الفردية والمؤسسية في مجال الإدارة البيئية، حيث أن إدماج المجتمعات المحلية بطريقة تشاركية سيعزز الإدارة الرشيدة للمصادر الطبيعية وسيساهم في تعزيز إشراك النساء والمجموعات المهمشة في تطوير خطط الإدارة وتنفيذها.

السعي للحلول

إطار التغيير

تم وضع إطار للتغيير حصلت من خلاله المجتمعات المحلية على حقوقها في إدارة الأرض والموارد، وقد عززت المبادرة الحِسَّ بملكية الموارد وبالتالي حمايتها وتأهيلها وإدارتها باستدامة، وسيتم استدامة الفوائد المترتبة على ذلك كتحسين سبل العيش والتعافي البيئي من خلال الوصول إلى الأسواق واكتساب مهارات التفاوض التي تمكن أبناء تلك المجتمعات من طرح قضاياهم أمام الحكومة والمعنيين الآخرين بهدف المطالبة بكامل حقوقهم، أما دور الحكومة فيتمثل في تحديث السياسات والتشريعات لتصبح داعمة لتلك العملية وتقديم الحوافز المناسبة.

تقوم منهجية المشروع على دعامتين أساسيتين أولاهما حوار المعنيين وعملهم التوافقي وثانيتهما دورة الإدارة التشاركية. تركز الدعامة الأولى على الحوارات والأنشطة التعاونية بين المعنيين وفي مقدمتهم مستخدمي الأراضي من المجتمع المحلي ومزودو الخدمات من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الداعمة للمجتمع، وتتم عملية صنع القرار في إطار الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية وذلك إثر حوارات ونهج توافقي، إذ تؤدي مثل هذه المنهجيات إلى فهم للإدارة المتكاملة وقدرة أكبر على تطوير وتطبيق خطط إدارية وأنظمة للموارد الطبيعية.

استخدام نهج مختلف: حوار المعنيين ودورة الإدارة التشاركية

تتَّبع المبادرة نهجاً تشاركياً في التخطيط للإدارة يساعد في تنظيم وإرشاد حوار المعنيين بما يؤدي إلى اتخاذ قرارات مدروسة تنجم عنها نتائج ملموسة. ويمكن تقسيم مراحل الدورة إلى ثلاث فئات رئيسية:

١. مرحلة «تشكيل الرؤية» ومرحلة «التقييم» ومرحلة «بناء الاستراتيجية» والتي تتيح معاً البيئة المناسبة لتحقيق الرؤية المشتركة طويلة الأمد والاستراتيجية الخاصتين بتحسين سبل العيش.
٢. مرحلتا «التخطيط» و«التنفيذ» حيث يتم تحديد الأولويات للأنشطة الاستراتيجية وتطوير الخطط وتنفيذها.
٣. مرحلة «التفكر» والتي تعتبر عملية مستمرة خلال تنفيذ المشروع.

فقد قدم المشروع في نهاية مدة التنفيذ مناطق الحِمى الرعوية المنشأة حديثاً بجهود محلية نماذجاً إيجابية على حماية الأراضي الرعوية وإدارتها من حيث تنظيم الرعي واستعادة غطاء النباتات الأصلية والإدارة الأفضل للمياه السطحية والوعي بأهمية تربية النباتات المتوافقة مع النظام الإيكولوجي الهش في الأراضي الجافة والقادرة على تحمل الجفاف والصقيع، كما ستكون الإدارة المجتمعية التشاركية للحِمى قد أرست حقوق المجتمعات المحلية في الاستخدام المستدام للحِمى وحمايتها من الانتهاكات.

الحِمى: نماذج محلية إيجابية

ترتبط كلمة «حِمى» بمفهوم الحماية؛ ويقصد بها هنا منطقة مخصصة للحماية. والحِمى في أصله نظام حِمائي متوارث اتبعه البدو لتنظيم الرعي والإبقاء على الأراضي محمية ومُصانة. وقد اقتضى التشجيع على نظم الحِمى في كل من القرى المستهدفة عقد اجتماعات عشائرية مجتمعية حضرها مسؤولو محافظة الزرقاء ومدراء الدوائر الحكومية وممثلو لجنة البيئة والمياه في البرلمان. كما شكلت لجان مجتمع محلي كل منها باسم «لجنة الحِمى»، حيث صاغت بعض هذه اللجان «ميثاقاً عشائرياً» يتعهد موقعوه بممارسة الإدارة السليمة للمراعي والمساهمة في استعادة غطاء النباتات الأصلية في مناطقهم.

نشأت مشكلات متصلة بحيازات الأراضي وأعاقت تنظيم الرعي وتحسين الوضع البيئي في المجتمعات المستهدفة، فقد تردد مالكو الأراضي الخاصة والعشائرية في إشراك الآخرين في استخدام أراضيهم للرعي أو إقامة نظم للحِمى، إذ يعطي النظام الحالي لحيازات الأراضي الحق لهؤلاء المالكين في استخدامها بغض النظر عن التبعات البيئية. ويعالج المشروع هذا الأمر من خلال إقامة مواقع الحِمى في المواقع المستهدفة وذلك لتقديم نماذج إيجابية على الإدارة التشاركية.

ومع تعزيز الحوكمة تحصل المجتمعات على دعم متعدد الأوجه يمكنها من تطبيق الإدارة المحسنة. من ذلك أن وزارة الزراعة دربت وساعدت أفراداً من المجتمعات المحلية على إجراء مسح نباتي أساسي من شأنه المساعدة على تحسين المراقبة والمعرفة بالنباتات الأصلية وفوائدها الاقتصادية المتوقعة، كما أتاح تبادل الزيارات للمشاركين بها من المجتمع المحلي والمنظمات الأهلية الاطلاع على منهجيات جديدة للحماية والإدارة.

المجتمعات المستهدفة

الهاشمية: تكاتف المجتمع

يفتقر لواء قرية الهاشمية الواقع على بعد ١٠ كم من شمال مدينة الزرقاء لمعظم الدوائر الحكومية والخدمات الصحية الملائمة والبنى التحتية المؤهلة، ويقوم الآباء بمهمة تأمين الدخل لنحو ٩٧٪ من الأسر في المنطقة ذلك أن مساهمة الأمهات محدودة للغاية بسبب خصائص الأدوار الاجتماعية والاعتبارات الثقافية التي تسود في المجتمعات البدوية. وتتنوع مصادر الدخل في الهاشمية فتشمل تربية المواشي والعمل

في المصانع القريبة والتجارة والوظائف الحكومية. وتحتفظ العديد من الأسر بما يتراوح بين ٥ و١٠ رؤوس من الغنم و/أو الماعز لاستخدام منتجاتها منزلياً وبيع ما يفيض عن الحاجة.

أدى تدهور حالة المراعي في المنطقة إلى عواقب عديدة على سكان الهاشمية. ففي حين يعاني مربو المواشي من تردي الأراضي والتلوث وارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج كالأعلاف فإن ربات البيوت يشتكين من انخفاض مقدرة الأسر على الاكتفاء الذاتي الغذائي. وتظهر إحدى الدراسات أن المجتمع المحلي يعي جيداً أسباب تدهور المراعي ويعي كذلك دور أبنائه في المساهمة في هذا التدهور من خلال الرعي الجائر وسوء إدارة المراعي بشكل عام.
أثناء تنفيذ المشروع أدرك مجتمع الهاشمية -من خلال دراسة التقييم الريفي التشاركي والمسح الميداني- أن أهم ما يعترض تطبيق الزراعة المستدامة وممارسات الرعي السليمة ضعف الوعي لدى أبناء المجتمع بحقوقهم في إدارة الأراضي والموارد الطبيعية في مناطقهم. ويُشار هنا إلى أن بعض المشاريع السابقة قد تركت لدى المجتمع انطباعات سلبية بسبب تجاهله في عمليات صناعة القرار.

ولمعالجة هذه التحديات شُكلت لجنة محلية ممثلة لمختلف قطاعات مجتمع الهاشمية والمعنيين، حيث تتولى اللجنة عمليات التشبيك بهدف تعميم المعارف المكتسبة لدى سائر أبناء المجتمع. وتشمل المهارات العديدة التي اكتسبها هذا المجتمع تلك المتعلقة بتطوير المراعي واستخدام المياه الرمادية وإنتاج سماد غير ضار بالبيئة وتطوير خطط استراتيجية لموارد الأراضي الجافة. وقد تركزت رؤية المجتمع على خدمة مالكي المواشي مما يؤدي إلى تعزيز التنمية البشرية في المنطقة.

ولتحقيق هذه الرؤية تم تطبيق أساليب فعالة للرعي والزراعة مثل التحول من النمط الزراعي القائم إلى نظم مستدامة بما يشمل استخدام المياه المعالجة في الري وزراعة الذرة بدلاً من الشعير. ومن خلال هذه التغيرات السلوكية الجذرية أظهر أبناء المجتمع فوائد إشراكهم في أي حل بيئي مما يمكنهم من التقدم للحصول على تمويل لمشاريع مستقبلية في مجال مكافحة التصحر.

الحلابات: جهود متضافرة

تقع قرى الحلابات على بعد ٢٥ كم من شمال شرق مدينة الزرقاء، ويبلغ مجموع سكانها نحو ٧٠٠٠ نسمة من قبيلة بني صخر يسلكون نمط الحياة البدوية. ويسود المناخ الصحراوي البارد شتاءً والحار صيفاً المنطقة مع معدل هطول سنوي يتراوح بين ١٢٠ و١٥٠ ملم.

تفتقر بلدية الحلابات للموارد الكافية في حين يكابد السكان التحديات الناجمة عن عدم وجود مركز للرعاية الصحية الأولية وضعف البنية التحتية والافتقار لنظام صرف صحي ملائم وخدمات بيئية كافية.

ومنذ أن انتقلت مجتمعات الحلابات من حياة الارتحال إلى الاستقرار أخذت تواجه صعوبات عديدة، كارتفاع البطالة وانخفاض الدخل جراء تدهور حالة المراعي والتي مثلت مصدر الدخل الرئيسي للسكان وعدم توفر بدائل أخرى. يبلغ متوسط دخل الأسرة الشهري ١٦٠ ديناراً، وتمتلك أسر عديدة ما يتراوح بين ٧ و١٠ رؤوس من الغنم تستفيد من حليبها ومنتجاته وتبيع أبناءها لتلبية احتياجاتها المادية الأخرى.

أدت هذه التحديات إلى انحسار الغطاء النباتي واختفاء نباتات ذات قيمة رعوية عالية من منطقة الحلابات وذلك في ظل ارتفاع تكاليف الأعلاف والتي صار شراؤها يستنزف جزءاً كبيراً من دخول الأسر. إضافة إلى ذلك يفتقر مربو المواشي للمهارات اللازمة لزيادة إنتاجية مواشيهم من الحليب وتسويقه.

أرادت مجتمعات الحلابات إقامة حِمى في منطقتهم يعرضون من خلاله نموذجاً للإدارة المستدامة للمراعي والإنتاج الحيواني. إلا أن اللجنة المحلية ترددت في تخصيص أرض لهذا الغرض من أراضي الواجهة العشائرية وعوضاً عن ذلك وقعت اللجنة اتفاقية في نيسان ٢٠١٤ مع دائرة الآثار العامة لإقامة الحِمى على ٦٠ دونماً من الأراضي العامة التابعة لقصر الحلابات الأثري، حيث تم تخصيصها لإحياء الممارسات الرعوية والزراعية التقليدية المستدامة.

وتشتمل الأنشطة في مشروع الحِمى هذا على إعادة تأهيل البركة الواقعة في محيط قصر الحلابات لاستخدام مياهها في الري وتوفير المرعى للمواشي. وستخصص معظم الفوائد الاقتصادية لهذا المشروع الاسترشادي للأسر العفيفة. أما فرص نجاحه فكبيرة خاصة وأن مجتمعات الحلابات قد بدأت بالفعل تنظر في إمكانية تخصيص نحو ٢٠٠ دونم من أراضيها الخاصة وواجهاتها العشائرية لتطبيق نهج الحِمى فيها.

الضليل: التكيف مع التغير

مصدر كلمة «الضليل» هو « الظل» أي المكان ذو الظلال وذلك لما اشتهرت به المنطقة من أشجار كثيفة. وتقع الضليل على بعد ١٥ كم من شمال شرق مدينة الزرقاء ويقطنها ٣٧٠٠٠ نسمة منهم ١٣٠٠٠ من العمال غير الأردنيين. يسود الضليل نمطان للحياة أحدهما قبلي مرتحل والآخر قروي مستقر حيث أن المنطقة مأهولة بقبائل من بني صخر وأخرى من إربد وعجلون وبئر السبع وعشائر أخرى من أصول فلسطينية. ويسود المنطقة المناخ الصحراوي البارد شتاءً والحار صيفاً مع معدل هطول سنوي يتراوح بين ١٥٠ و٢٠٠ ملم.

توجد في الضليل معظم الدوائر الحكومية في مجالات الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية والعمل وغيرها. كما تقوم مؤسسات المجتمع المدني بأدوار هامة في الضليل خاصة في التنمية الاجتماعية والتعليم الخاص وإعادة التأهيل والشباب وتربية المواشي. ومع ذلك فإن قضاء الضليل يعتبر إحدى أفقر المناطق في المملكة. وتمتلك أسر عديدة ما يتراوح بين ١٠ و١٥ رأس غنم فيما تمتلك بعض الأسر رؤوساً من البقر للاستفادة من حليبها ومنتجاتها، أما المزارع فمعظم مالكيها من خارج القضاء(مستثمرين) في حين يعمل السكان المحليون في تلك المزارع نظير أجور يومية.

شهدت العقود الأخيرة انحساراً هائلاً لما ميز الضليل من أشجار كثيفة ومياه وفيرة حيث ازدادت رقعة الأراضي المتصحرة باضطراد بسبب التوسع في الاستثمارات والتلوث بفعل الفضلات الصناعية كما شحت المياه. ولا تؤثر الفضلات الصناعية كالبلاستيك في استخدام الأراضي فحسب بل تؤدي أيضاً إلى نفوق الآلاف من رؤوس الأغنام سنوياً . ومما تواجهه سبل العيش الرعوية من تحديات رئيسية أخرى مسألة حيازات الأراضي حيث أن معظم الأراضي إما أميرية أو مخصصة للتدريبات العسكرية. كما تفتقر المنطقة لاستخدام تقنيات حصاد مياه الأمطار والتي ستكون مفيدة للزراعة العلفية في ظل شح الهطول المطري وآثار التغير المناخي.

من خلال العمل مع السكان المحليين نُظمت حملة توعوية استهدفت مائتي سيدة وأفراداً آخرين من المجتمع مستخدمة أسلوب الفيديو التشاركي للتعرف على مشاكلهم وتوثيق اقتراحاتهم. وقد أتاح ذلك للمجتمع تطوير رؤية لاستعادة نباتات المراعي بنسبة تتراوح بين ٢٠ و٣٠٪ مما سينعكس لاحقاً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمالكي المواشي.

تم إقامة الحِمى لممارسة الإدارة السليمة للمراعي والتي ستساعد على استعادة النباتات الأصلية اللازمة للرعوية المستدامة. وسيغدو الحِمى القاحل حالياً متاحاً لرعي المواشي والذي سيصبح منظماً بحيث لا يعود عامل تصحر بل يساهم في نثر البذور في مساحات أوسع. وستشجع النتائج الإيجابية على تبني هذه التجربة في مناطق أخرى من الضليل بينما ستؤدي الفوائد التي سيجنيها المجتمع وخاصة النساء إلى التخفيف من الفقر وتحسين مستويات الحياة. يحتاج التغيير وقتاً وممارسة، ويتعزز من خلال تدريب أبناء المجتمع المحلي على أساليب التسويق الفعالة مما يؤدي إلى بروز استثمارات جديدة.

قرى بني هاشم: الدعم السياسي مهم

تتألف قرى بني هاشم من أربعة مجتمعات يبلغ مجموع سكانها ١٥٠٠٠ نسمة معظمهم من جذور بدوية. وقد كانت هذه المنطقة الواقعة على بعد ٢١ كم من شمال مدينة الزرقاء تتسم بغطاء نباتي غني وموارد مائية وفيرة مما شجع عدداً من القبائل البدوية على الاستقرار فيها منذ خمسينات القرن التاسع عشر. إلا أن بعض العوامل مثل النمو السكاني والتمدد الحضري والتوجه نحو الانخراط

في الوظائف العامة قد سببت جميعاً تدهوراً في الموارد الطبيعية. كما سرّعت حادثة معينة وقعت في عام ١٩٥٤ من وتيرة هذا التدهور وذلك عندما تفشت الملاريا في المنطقة فدفعت بالسكان للابتعاد عن مصادر المياه ومن ثم بيع أراضيهم والتخلي عن الزراعة وتربية المواشي.

يسود المنطقة مناخ شفا غوري، حار وجاف صيفاً ومعتدل شتاء مع معدل هطول سنوي يتراوح بين ١٧٠ و٢٢٠ ملم. وتعتبر المنطقة إحدى أهم المناطق المهددة بالتصحر بسبب التغير المناخي وبفعل الأنشطة البشرية كالرعي الجائر وأعمال المحاجر. أما مصادر الدخل فتشمل الوظائف العسكرية والمدنية في حين يعتمد نحو ٢٠٪ من الأسر بشكل تام على تربية المواشي، ويبلغ المتوسط الشهري لدخول الأسر التي لا تعتمد على تربية المواشي ٢٠٠ دينار.

ثمة مشكلات بيئية عديدة في المنطقة بسبب عدم وجود نظام للصرف الصحي حيث لدى معظم البيوت حفر امتصاصية تتسرب محتوياتها إلى التربة مسببة تلوثها، في حين تلوث أنشطة المحاجر الهواء والتربة، وبالنسبة لمصادر المياه فتتلوث بمياه المجاري التي تضخ في نهر الزرقاء من قبل محطة الخربة السمراء لمعالجة المياه العادمة.

على الرغم من تلك المشكلات ما انفكت الماشية تشكل عنصراً اجتماعياً- اقتصادياً رئيسياً في حياة مجتمعات قرى بني هاشم فتزودهم ببعض احتياجاتهم الغذائية الأساسية وتوفر لهم مصدراً إضافياً للدخل. ويبلغ تعداد الماشية في المنطقة حالياً نحو ٥٠٠٠ رأس يشكو مالكوها من عدم وجود مراعي كافية وارتفاع تكاليف الأعلاف وصعوبات في تسويق منتجات المواشي وشح المياه وتفشي أمراض المواشي.

اعتمد نهج الحِمى لمعالجة هذه المشكلات من خلال إدارة مستدامة إيكولوجياً للمراعي توفر الدعم للأنشطة الاجتماعية والإيكولوجية والاقتصادية. وقد أعيد تأهيل أراضي الحِمى وعادت النباتات الأصلية للنمو لتساهم في تحسين مستويات المعيشة في قرى بني هاشم.وبدعم من وزارة الزراعة حصل المجتمع المحلي على موافقة رئاسة الوزراء باستخدام (١٠٠٠) دونم من أراضي الحراج كي تستخدم كمراعي وتدار من قبل المجتمع.

مكنت الإدارة التشاركية لأرض الحمى المجتمع المحلي من أبناء قرى بني هاشم وضع خطة إدارة لعملية الرعي المستقبلية، حيث حددت الخطة المواقع والطرق التي سيتم فيها تنظيم عملية قطف النباتات الطبية أثناء مواسم الرعي، إضافة إلى تحديد مواعيد ومسارات الرعي في أرض الحمى.

فقد اعتمدت لجنة إدارة الحمى شهر أيلول موسماً للرعي بدلاً من موسم الربيع، وذلك لمنح النباتات الأصلية فرصة النمو واكتمال تكوين البذور لغاية استغلال الثروة الحيوانية في نشر البذور وتسميدها أثناء موسم الرعي في أرض الحمى. وبناء على دراسة أجريت في عام ٢٠١٣ بالتعاون مع المركز الوطني للبحث والإرشاد لمعرفة مدى قدرة الحمى على استيعاب أعداد من الثروة الحيوانية، تم فتح الرعي لما يقارب ١٦٠٠ رأس من المواشي على مدى أربعة أيام (بواقع أربع ساعات في كل يوم)، حيث تم توفير مياه الشرب للثروة الحيوانية في الأرض من أجل دعم وتشجيع مربي المواشي لإبقاء الثروة الحيوانية في موقعها لغايات تأهيل الحمى وتحسينها ونشر البذور طبيعياً.

> **من الواضح أن ميثاق الشرف العشائري قد خفف الصراعات والنزاعات القبلية السابقة**
>
> أبو حسين - بني هاشم

ولضمان استدامة نهج الحمى صِيغ ميثاق شرف عشائري وقعه أبناء المجتمع المحلي متعهدَين بصون حِماهم من أية انتهاكات، وقد اكتسب الميثاق العشائري صفة رسمية من خلال إشراك السلطة التنفيذية في تطبيقه، كما شكلت لجنة محلية لتنسيق إدارة الحِمى باتباع التقاليد العشائرية المتوارثة.

إن تحديد احتياجات المجتمع المحلي وتعزيز العلاقة بينه وبين الحكومة تطلب القيام بالعديد من الدراسات التي ساهمت في تنظيم مواسم الرعي، حيث أن دراسة الجدوى الاقتصادية للحمى وكيفية مضاعفة خدمات النظم الإيكولوجية باتباع نهج الحمى ساعدت المجتمع المحلي على تصور الفوائد التي ستعود عليه من مشاركته الفعالة بإدارة أرض الحمى.

وبفضل الحملات التوعوية شاع فهم أوسع لمفاهيم الحِمى في مجال الاستفادة المستدامة من موارد المراعي الطبيعية.

ولإضفاء طابع مؤسسي على إدارة الحمى تم تأسيس "جمعية حمى بني هاشم الزراعية الخاصة" تحت مظلة وزارة الزراعة بهدف تنظيم نشاطات المجتمع المحلي، حيث مكّنت هذه الجهود المشتركة سيدات المجتمع المحلي من إدارة وحدة تجفيف وتغليف النباتات الطبية التابعة للجمعية، حيث تقوم سيدات من المجتمع المحلي خلال مواسم الرعي بقطف النباتات الطبية الأصلية من أرض الحِمى لتجهيزها وتغليفها لاحقاً ليتم بيعها في الأسواق من أجل توفير دخل إضافي لأسرهن.

ما الذي تغير؟

مع تدهور الموارد الطبيعية في حوض نهر الزرقاء جرّاء الرعي الجائر والتصحر لم يعد لأبناء المجتمع المحلي أي خيار سوى التكيف مع ذلك الوضع والعمل معاً لمستقبل أفضل. ومن خلال هذا العمل تحسنت المواقع بيئياً واجتماعياً وتراجعت الخلافات العشائرية حول الموارد الطبيعية كما أصبحت مواسم الرعي أفضل وعاد التنوع الحيوي الأصلي للظهور. ومن الآن فصاعداً لن يتم التصدي لمشكلة الرعي الجائر من خلال منع المواشي من التحرك بل بالإدارة السليمة لفترات الرعي، إذ مهدت مثل هذه الحلول المبنية على قدرات المجتمع المحلي وزيادة المشاركة النسائية الطريق للتقدم إلى الأمام، حيث ساعد ذلك على الارتقاء بسبل العيش وإقامة علاقات بناءة مع المؤسسات الحكومية، فقد بنت هذه الحلول التكيفية شراكات جديدة تعتبر قصة نجاح تسعى إلى تعميم هذه المبادرة وتوسيعها.

المستقبل

سيكون التركيز الأكبر في المستقبل على ضمان الاستمرارية، فقد تناول المشروع في منهجيته وأساليبه التغيرات السلوكية والاجتماعية متيحاً لأبناء المجتمع المحلي استخدام مراعيهم وإدارة مواردهم الطبيعية بكفاءة. ويتم حالياً توجية عملية بناء قدرات المجتمع المحلي نحو الاستمرارية في تحقيق هذه الغاية، الأمر الذي سيساعد في تقوية تفاعلهم مع الهيئات المحلية لتحديد القرارات والمسؤوليات الحالية والمستقبلية بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية، إذ سيستهدف الدعم الحكومي المؤسسات التي تدير مواقع الحِمى مما يرسخ الاعتراف بأهمية هذه الجهود المشتركة في إدارة وحماية الأراضي القاحلة ويضفي عليها المشروعية.

وتشكل الفوائد الملموسة للمشروع عاملاً لا غنى عنه لاستدامته، حيث ينبغي للمجتمعات المحلية أن ترى الفوائد الفعلية لممارساتها الرعوية المحسنة وما اكتسبه أبناؤها من قدرات جديدة وحصلوا عليه من حقوق، فإن بناء القدرات يزود المجتمعات المحلية بالمعارف والمهارات التي تمكنهم من لعب دور رئيسي في عملية الإصلاح وبالتالي تحسين رفاه المجتمع، فعندما تتحسن مستويات المعيشة سيتشجع الناس على الاستمرار في ممارساتهم الإيجابية بل وتطويرها إلى الأفضل.

إن استدامة نهج الحمى يتطلب جهوداً والتزاماً من الشركاء المعنيين، فالاستثمار في هذه الموارد لن يكون منطقياً إلا عندما تصبح المنافع المكتسبة أكبر من الجهود المبذولة، إذ أن الحصول على منافع حقيقية ومستدامة ليس أمراً سهلاً يحققه أحد الأفراد المعنيين، وإنما يتطلب ذلك بناء شراكات جديدة وبناءة تشمل المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات المانحة، فالشراكات القوية تضع القدرة المؤسسية والموارد البشرية جنباً إلى جنب معتمدةً على المهارات والخبرات والأفكار للتصدي للمشاكل المشتركة التي تفوق قدرة المؤسسات أو المجتمع المحلي منفردة.

من شأن ذلك كله أن يثمر عن التوسع في مفهوم الحِمى وممارسته في مساحات جغرافية أكبر. وعندئذ سيزداد عدد المجتمعات المحلية التي غيرت ممارساتها الرعوية وحسَّنت بالتالي من مستويات حياتها، ولن يكون الحِمى مقتصراً على مساحات محدودة من الأراضي الجافة بل سيغدو نهجا جديدا في إدارة المراعي والموارد الطبيعية.

الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN)

يعمل الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة على تقديم العون للعالم من أجل إيجاد حلول واقعية لأكثر التحديات البيئية والتنموية إلحاحـا، إذ يعمـل على عدة محـاور مختلفة هي التنوع الحيوي والتغير المناخي والطاقة وسبل العيش الكريم وتخضير الاقتصاد وذلك من خلال دعم الأبحاث العلمية وإدارة المشاريع الميدانية حول العالم، كما يعمل على تطوير السياسات والقوانين وأفضل الممارسات من خلال جمع كل من الجهات الحكومية والجهات غير الحكومية والأمم المتحدة والشركات معاً.

والاتحاد هو أقدم وأكبر مؤسسة بيئية عالمية، تضم أكثر من ١٢٠٠ عضو من جهات مختلفة حكومية وغير حكومية، كما يضم في هيئاته أكثر من ١١٠٠٠ خبير متطوع في ١٦٠ بلداً. ويعمل في الاتحاد أكثر من ١٠٠٠ موظف في ٦٠ مكتباً، كما يدعم عملَه مئات من الشركاء في القطاع العام والجمعيات غير الحكومية والقطاع الخاص حول العالم.

www.iucn.org

البرنامج الإقليمي للأراضي الجافة والمستوى المعيشي والنوع الاجتماعي

يساهم البرنامج في إعادة تأهيل الأراضي الجافة في غرب آسيا وتوفير حلول تعتمد على الطبيعة وخدمات النظم الإيكولوجية اللازمة لتحسين المستوى المعيشي من خلال الإدارة التشاركية والعدالة الاجتماعية ودمج المجتمعات المحلية.

إن البرنامج هو أحد برامج الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة - المكتب الإقليمي لغرب آسيا

www.iucn.org/westasia

المبادرة العالمية للأراضي الجافة

تسهم المبادرة العالمية للأراضي الجافة في زيادة قدرة النظم الإيكولوجية للأراضي الجافة على التعافي وإعادة تأهيل سبل العيش المعتمدة على هذه النظم وصون التنوع الحيوي في الأراضي الجافة. وتستفيد المبادرة من المعارف والمؤسسات المحلية القادرة على تمكين الناس من إدارة مواردهم باستدامة، وهي بذات الوقت تعمل على تعزيز هذه الموارد وتقوية المؤسسات. لذا يتم تحقيق ذلك من خلال تقوية الحقوق والحوكمة ابتداءً من المستوى المحلي ووصولاً إلى المستوى الوطني إضافة إلى المستوى العالمي.

صورة الغلاف

© محمد عصفور

صور الوثيقة (كما تظهر في الترتيب):

© لارا نصار
© لارا نصار
© جلال حمد
© جلال حمد
© عامر معادات
© لارا نصار
© جلال حمد

الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة

المكتب الإقليمي لغرب آسيا
الصويفية - ش. حسن بكر العزازي، بناية ٢٠
ص.ب ٩٤٢٣٣٠
عمان ١١١٩٤ الاردن
هاتف: ٩٦٢٦٥٥٤٦٩١٢
فاكس : ٩٦٢٦٥٥٤٦٩١٥